الأمم المتحدة S/PV.6379

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٩**

الأربعاء ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	الصين	السيد تشانغ تاو
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	فرنسا	السيد بريون
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد لوتيروتي
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشادا

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2010/429)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-50801 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2010/429)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغلت السيدة كامارا (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة إيلين مارغريت لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة لوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/429، التي تتضمن التقرير المرحلي الحادي والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة لوي. وأعطي الكلمة الآن للسيدة لوي.

السيدة لوي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم التقرير المرحلي الحادي والعشرين للأمين العام (S/2010/429) عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأنا إذ أقوم بذلك، أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم لعمل البعثة. وكما يعلم العديد منهم، فقد ظللت أعمل في المسائل المتعلقة بليبريا لعدة سنوات حتى الآن، منذ أن خدمت في المجلس وترأست لجنة الجزاءات في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، إلى أن عُينت الممثلة الخاصة للأمين العام والمنسقة لعمليات الأمم المتحدة.

من هذا المنطلق، أستطيع أن أشهد على التقدم الهائل الذي أحرزته ليبريا في السنوات الأخيرة ويعود الفضل في كثير منه إلى مظلة الأمان التي وفرتها بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا بد لي من الإشادة بالرئيسة إلين جونسون سيرليف على التزامها القوي بتوطيد السلام وتعزيز أهداف التنمية في ليبريا. وكما ذكرت سابقا في هذه القاعة، فما من مكان مثل ليبريا يتبين فيه بوضوح أكثر أنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون التنمية المستدامة، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون استتباب الأمن.

لقد توفرت بالفعل لأعضاء المجلس فرصة قراءة تقرير الأمين العام المرحلي الأخير الذي يورد بالتفصيل التطورات التي حدثت مؤخرا في البلد. وسأركز ملاحظاتي على بعض الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة وتوضح أن هناك عددا من المجالات الهامة التي لا تزال بحاجة إلى معالجة

لتحقيق المزيد من التقدم وتمكين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من تسليم مسؤولياتها بنجاح.

ولئن ظلت الحالة العامة في ليبريا مستقرة، فإنها لا تزال هشة، وهناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم في عدد من المجالات لتوطيد السلام حقا. وقد طلبت ليبريا إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام، واستضافت اللجنة التي قامت بزيارتها قبل أسابيع قليلة مضت. وحددت الحكومة للجنة سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية باعتبارها مجالات ذات أولوية هامة. وإذا جاز لي أن أضيف، فإن إدراج ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام سيوفر فرصة فريدة لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان لضمان أن تصبح جهود حفظ السلام وبناء السلام داعمة لبعضها بعضا وفقا للقرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

وتتسم الحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية بالهدوء ولكنها هشة، وتواصل البعثة رصد التطورات عن كثب على طول الحدود، فضلا عن الأحداث الأخيرة في غينيا وكوت ديفوار. ويمثل وجود بعثة الأمم المتحدة عامل استقرار في المنطقة دون الإقليمية وهو بمثابة رادع للأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

وعلى الصعيد الداخلي، لا تزال ليبريا تواجه تحديات أمنية قد تزعزع الأمن والاستقرار ناجمة عن أعمال شغب الغوغاء والتوترات العرقية والطائفية، والتنافس على الموارد الطبيعية، والنزاعات على الأراضي، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والسطو المسلح. إن معدلات البطالة المقلقة، بما في ذلك في أوساط الشباب والمقاتلين السابقين، تثير مخاوف أمنية أخرى. وقد لاحظت البعثة أيضا زيادة توافر البنادق المصنعة إقليميا التي يتم تهريبها إلى ليبريا. وسرعان ما تصبح هذه الأسلحة مفضلة لدى الكثير من المجرمين وجامعي المطاط بطريقة غير مشروعة والذين يعملون في التعدين غير القانوني. لقد كثفت بعثة الأمم المتحدة عملها مع الحكومة لمعالجة الثغرات التشريعية والتنفيذية في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة في ليبريا.

إن الحوادث الأمنية، مثل الحوادث التي وردت في التقرير المرحلي في هاربر ولوفا تثير مخاوف جدية. العديد منها ينشب عن حوادث طفيفة تتطور سريعاً إلى حالات أمنية واسعة النطاق. وهذه الحالات تتجاوز بسهولة طاقة المؤسسات الأمنية المحلية، وتتطلب تدخل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لاحتوائها. وقد نشبت العديد من القلاقل في السجون بسبب سوء الظروف وتفشي الأمراض؛ وللأسف فإنه لا تتم الاستجابة للاحتياجات إلا بعد أن تتحول إلى أحداث عنف. وقد اندلع العنف، في الأسبوع الماضي، في واحدة من أكبر مزارع المطاط في ليبريا، وهي مزرعة الشركة الزراعية الليبرية في مقاطعة غراند باسا. والمسألة من المسائل المعهودة، حيث لا يزال العمال يدخلون في نزاعات مع إدارات الشركات في مناطق الامتياز الضخمة مطالبين بتحسين شروط خدمتهم، وتكون قوات الأمن المحلية غير قادرة على احتواء الحالات بمفردها.

ويؤشر ضعف ثقة الليبريين في نظامهم العدلي إلى أهمية تعزيز حكم القانون والمؤسسات الأمنية. وقبل عام، بعد تقديمي إحاطتي للمجلس، قدم ممثلون عن الحكومة الليبرية خططاً استراتيجية لعدد من المؤسسات الأمنية الرئيسية خلال منتدى خاص للشركاء. ومع أني أعتقد بأن تلك العروض قد لقيت قبولاً حسناً، فإن الخطط لا تزال بحاجة إلى دعم كبير من المانحين ليتم تنفيذها بفعالية. ومع الأخذ بالاعتبار لحقيقة أن المهددات الأمنية الرئيسية التي تحدث بليبريا هي تهديدات داخلية أكثر منها خارجية، فسيكون من المهم ضمان تقوية الوكالات الأمنية، خاصة الشرطة، وإدارتي الهجرة والإصلاحيات، لكي تتمكن من التصدي للتحديات العملية التي تواجهها مستقبلا.

ومع أننا نشجع الحكومة على أن تزيد تدريجياً مخصصات الميزانية للقطاع الأمني، فإننا ندرك تماماً القيود المالية. والحقيقة الماثلة أن ثمة حاجة إلى المزيد من الدعم الخارجي. ولا أعتقد أنني أوفي المناشدة حقها حين أطلب من الدول الأعضاء التقدم لدعم الحكومة في هذه الجهود.

تهيمن على المشهد السياسي الليبري الاستعدادات لقيام الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠١١، وثمة نشاط مكثف يجري من أجل اعتماد تشريعات رئيسية، وحشد الموارد، وبناء القدرات. وفي أواخر تموز/يوليه، اعتمد الجهاز التشريعي قراراً مشتركاً بشأن قانون حدود الدوائر الجغرافية الذي سيشكل إطار العمل للانتخابات المقبلة. ويعتبر هذا القانون حلاً سياسياً توفيقياً تم التوصل إليه بعد أشهر من النقاش، وهو يعتمد المقاعد الأربعة والستين الحالية في مجلس النواب، ويضيف تسعة مقاعد أخرى تحددها لجنة الانتخابات الوطنية. ويمثل هذا الحل الوسط إنجازاً كبيراً، نظراً لأن الصيغ الأولى للقانون أثارت الكثير من الجدل إلى درجة أن الرئيسة استخدمت حق النقض ضدها مرتين.

وأجاز كلا المجلسين التشريعيين مؤخراً قانوناً مهماً آخر، هو القرار المشترك الذي يقترح تعديلات على النصوص الدستورية المتعلقة بالانتخابات. وتتضمن هذه التعديلات تأجيل موعد الانتخابات من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر لإبعادها عن موسم الأمطار ببضعة أسابيع، والسماح بأن تحدد الأغلبية البسيطة الفائزين في كل سباقات الانتخابات، ما عدا في أرفع منصبين، وهما منصبا الرئيس ونائب الرئيس. ولكي تصبح هذه التعديلات الدستورية سارية المفعول لا بد من إجراء استفتاء، لكن هذا لن يتم في مدى أقل من اثني عشر شهرا بعد قرار البرلمان. وقد أوضحت لجنة الانتخابات الوطنية أنه سيتعذر عليها تنظيم استفتاء قبل الانتخابات المقبلة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن انتخابات ٢٠١١ ستكون اختباراً حرجاً لليبريا في سيرها على طريق الاستقرار الديمقراطي. وقد انشغلت الحكومة وشركاؤها بالإعداد لهذا الحدث المهم، وتم الإعلان عن جدول الانتخابات في ٢٧ آب/أغسطس، على أن يبدأ تسجيل الناخبين في كانون الثاني/يناير. بيد أن لجنة الانتخابات الوطنية لن تستطيع تنظيم الانتخابات بشكل ناجح بدون دعم المجتمع الدولي. وبالرغم من التعهدات الكثيرة التي قدمت، فإن هناك حاجة إلى المزيد، لا سيما إذا لم تكن التعديلات الدستورية قابلة للتطبيق، وإذا تعين على اللجنة تنظيم أكثر من ٨٠ جولة ثانية في سائر أنحاء البلد.

للمصالحة الوطنية أهمية بالغة لاستدامة السلام في ليبريا. وقد قدمت الرئيسة مؤخراً تقريرها ربع السنوي الثاني المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي هذا التقرير أكدت دعمها لبرنامج ''بالفا هط''، أو الاعتراف والمغفرة، وهو آلية تقليدية للمصالحة يستطيع بموجبها المذنبون طلب الصفح بسرعة؛ كما حددت الرئيسة طائفة من الفاعلين الذين سيشاركون في تنفيذ التوصيات في عدد من المجالات، بما في ذلك إجراء المحاكمات. ويظل تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، خاصة ما يتعلق بتنفيذ توصياته، من النقاط المهمة، إلا أن التدابير الأخرى الخاصة بالتصدي للأسباب الرئيسية للنزاع تستحق أيضاً الاهتمام. وقدمت الرئيسة إلى مجلس الشيوخ قائمة جديدة بالمرشحين لعضوية اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومن المؤمل أن يتم تأكيد تعيينهم قريباً. وهذا أمر أساسي، نظراً لأهمية اللجنة لكونها تدعم جهود المصالحة، ولكونها مؤسسة لحقوق الإنسان متاحة لكل أبناء الشعب الليبري.

وبينما لا يزال يتعين التصدي للقضايا العميقة، والانشقاقات في المجتمع، فإن الحكومة قد أعلنت عن مبادرة طموحة، إلا وهي الرؤية الوطنية لليبريا ٢٠٣٠، وهي ترتبط

بتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز الهوية الوطنية والمواطنة، ومن شأنها أن تساعد على جعل هذه المواضيع أكثر أهمية في الخطاب العام. ويجب تصميم كل هذه البرامج بصورة لا تقصي أحداً، وذلك من أجل ضمان ألا تعود ليبريا أبدا إلى الكابوس الذي عانى منه شعبها خلال عقود الصراع والحرب.

وقد تحقق مَعلم مهم خلال هذا الصيف، حين وصلت ليبريا إلى نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتأهلت بالتالي لإعفائها من ٤,٦ مليار دولار من الديون. ومن شأن تقليص عبء الديون الواقعة على البلد أن يوفر الموارد لتمويل الإنفاق في مجالات شديدة الأهمية لإنجاح استراتيجية تخفيف الفقر، التي وصلت الآن إلى عامها الأخير من التنفيذ. وقد كان لاستمرار الحكومة في تنفيذ برنامج اقتصاد كلي قوي، وجدول أعمال طموح في مجال الإصلاح، دور أساسي في وصول ليبريا إلى نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

غير أنه من المهم ملاحظة أن الحكومة لا تزال تواجه قيودا مالية شديدة. وتخصص الميزانية المقترحة للعام المالي الحالي، والتي لا تزال قيد النقاش في الجهاز التشريعي، ٣٤٧ مليون دولار فقط لتغطية كل النفقات الحكومية. فالاحتياجات هائلة، خاصة في بلد لا يزال يقوم ببناء مؤسساته، ويواجه بنية تحتية بالغة الفقر، ويجاهد لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعبه. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم مما تحقق من تقدم ملحوظ في مجال تعزيز المساءلة والشفافية، فإن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمكافحة الفساد، الذي يمكنه أن يقوض بشكل خطير أهداف ليبريا الإنمائية.

ويسعدني أن أشير إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الليبرية والبعثة من أجل المضي قدماً بالتخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية، بما في ذلك على مستوى ركيزة الأمن في الحكومة، ومجلس الأمن الوطني. وكما ظهر من خلال الحلقة الدراسية المعنية بالتخطيط لنقل الأمن التي جرت في حزيران/يونيه، وما تلاها من عمل، فإن الحكومة قد امتلكت العملية، وهي تعترف بالحاجة إلى التخطيط المبكر من أجل توفير الوقت والمجال الكافي لليبريا لكي تتمكن من إقامة مؤسساتها الأمنية، لا سيما الشرطة. ونحن نعمل معاً على القيام بتقييم شامل للحالة، وتحديد الثغرات في كل واحدة من الوكالات الأمنية، بحيث يتم ملؤها من أجل ضمان انتقال ناجح. وكجزء من هذه العملية، من المخطط له أن يتم تنقيح معاييرنا الحالية الخاصة بالتوطيد، والإنهاء الموقوت، والانسحاب، والتي غطت مرحلة الإنهاء الموقوت للبعثة، بحيث يتم ضم مؤشرات خاصة تتعلق بالفترة الانتقالية، فتصبح بذلك معايير للفترة الانتقالية.

كما ستواصل البعثة مع الفريق القطري للأمم المتحدة المعني بنقل الأنشطة المدنية والخروج التدريجي منها، وفي الوقت نفسه تقوم بملاءمة عمل الأمم المتحدة الذي يأتي استجابة لطلب الحكومة الليبرية أن تصبح ليبريا بلداً ''ذاتي الانطلاق'' ومن ضمن بلدان ''توحيد الأداء''. ومن المقرر عقد قمة رفيعة المستوى بشأن توحيد الأداء للتصديق رسميا على المبادرة وإنشاء لجنة توجيهية مشتركة. وإذ أن تنفيذ استراتيجية تخفيض الفقر في عامه الأخير الآن وتتطلع الحكومة إلى خطتها الإنمائية المقبلة، فإن استمرار الاتساق بين أطراف الأمم المتحدة الفاعلة والشركاء الآخرين سيكون بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المرجوة.

وسأكون مقصرة إذا لم أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على دعمها للبعثة. كما أناشدها كفالة زيادة التوعية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين قبل نشر أفراد الشرطة والقوات في منطقة البعثة وإجراء متابعة في الوقت المناسب للتحقيقات. وأود أن أؤكد مجددا طلبي إلى المساهمين بقوات وأفراد شرطة إبلاغ

البعثة بنتائج التحقيقات وبأي إجراءات تتخذ ضد الذين تثبت مسؤوليتهم عن أي مخالفة. وبصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبريا، فإنني لا أهدر فرصة لإثارة قضية الاستغلال والاعتداء الجنسيين مع كل الموظفين، المدنيين والنظاميين على حد سواء. وإنني على ثقة أنه، عن طريق العمل على نحو وثيق مع المساهمين بقواتنا وأفراد شرطتنا، سيكون بوسعنا العمل على نحو أفضل لتشجيع كل أعضاء البعثات على الإحجام عن ارتكاب هذه الأفعال المشينة – الأفعال التي تقضي في حد ذاتها على الغرض الأساسي من عملنا.

أود أن أختتم بقولي إنه حدثت تطورات إيجابية كثيرة في ليبريا. دفعت سبع سنوات سلام غير منقطع – هي الأطول خلال عقود – الليبريين إلى البدء في التصديق والتفاؤل بشأن المستقبل، ويوما بعد يوم، البدء في تولي المسؤولية وتشكيل الاتجاه الذي يسلكه بلدهم. لكن هذه التطورات الإيجابية يخفف من تأثيرها سلام هش يعتمد بشدة على وجود جيش وشرطة البعثة.

ستظل ليبريا في حاجة إلى دعم ومساعدة دوليين كبيرين في المستقبل القريب. إن التعافي من حرب أهلية طويلة يتطلب قيادة وموارد ووقتا. وتوفر حكومة ليبريا القيادة والاستعداد لتولي المسؤولية. ولا بد أن يتحلى المانحون بالكرم وأن تكون التوقعات واقعية بشأن مدى السرعة التي يمكن بها تحقيق الأهداف. وأنا واثقة بأن الليبريين يمكنهم أن يعولوا على دعم المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لوي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لليبريا.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): لم آت مستعدة للإدلاء ببيان، لكنني أعتقد أن أقل ما أستطيعه هو أن أعرب، من خلال المجلس، عن تقديرنا للدعم الذي قدمته بعثة حفظ السلام إلى ليبريا على مر الوقت واستمرار تمديد ولايتها ووجودها.

كما أريد أن أعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات التي نشرت قواتها في ليبريا والتي تمثل الدعامة الأساسية للسلام والأمن، كما قالت الممثلة الخاصة للأمين العام. وأريد أيضا أن أشكرها على القيادة الاستثنائية التي توفرها لبعثة حفظ السلام.

تقدر ليبريا كل الدعم الذي تتلقاه. وتبذل الحكومة جهودا هائلة للمضي قدما في برامج إعادة التأهيل والإعمار. وأود أن أؤكد ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام في ما يتعلق بأنه، في حين أننا ممتنون لما قدم، فهناك ضرورة حقا لاستمرار الدعم. ويحدونا الأمل أن يعطي إدراج ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام زخما آخر للجهود التي تبذل في الميدان.

وأود مرة أخرى أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.